Warith Scientific Journal

تحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا للمدة (2000-2021م)

Analysis of the role of trade policy in the structure of gross domestic product in Malaysia for the period (2000-2021 AD)

زينب عدنان عبد
Zainab Adnan Abed
rabyahadnan770@gmail.com
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء
College of Management and Economics - University of Karbala

أ.م. د. شيماء رشيد محسن
Prof. Dr. Shayma Rashid Muhaisen
shayma.r@uokerbala.edu.i
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء
College of Management and Economics - University of Karbala

المستخلص:

استفادت ماليزيا من عملية الانفتاح الاقتصادي الواسع على الخارج لدى اندماجها في الاقتصادات الدولية مع بقاءها محافظة على تطوير اقتصادها المحلي عن طريق تحولها من بلد زراعي الى بلد مصدر للسلع الصناعية ذوات التقنية الحديثة في مختلف المجالات والظروف، اذ تمكنت ماليزيا بالنهوض برأس المال البشري وقامت بتحويله الى طاقات كبيرة وذات ميزة تنافسية موجهة نحو الاستثمارات النشيطة لاعتمادهم على الذات، وانتهاجهم استراتيجية الاعتماد على الذآت وتحفيز المؤشّرات الاجتماعية لرأس المال البشري بواسطة العمل على تحسين المستوى المعيشي والصحي للسكان، اذ عملت ماليزيا بدعم البنى التحتية ورفضها لتخفيض نفقاتها على المشاريع التي تعتبر من الركائز الاساسية للاقتصاد ، فضلا عن اعتمادها على الموارد المتوفرة بشكل واسع واساسي من خلال توفير رؤوس الأموال المهمة لتمويل الاستثمارات المحلية , بالإضافة الى تعامل ماليزيا مع الاستثمارات الأجنبية بطريقة تعود عليها بمنافع كبيرة عن طريق الاستفادة من الشروط التي تضعها وتصب بصالح اقتصادها، بالإضافة الى ان للاستثمارات الأجنبية دفعة قوية في تحفيز انتاجاتها الصناعية وتنوع البنية الصناعية بشكل واضح في مختلف النشاط الاقتصادي, مما نتج عنه آثار ايجابية في استعمال الموارد والقِوى العامِلة المحلية ايضا.

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية، المتغيرات الاقتصادية، الناتج المحلي الاجماليGDP .

Abstract

Malaysia benefited from the process of wide economic openness to the outside when integrating into the international economies while maintaining the development of its local economy by transforming it from an agricultural country into a country that exports industrial goods with modern technology in various fields and conditions, as Malaysia was able to advance human capital and convert it into Large energies with a competitive advantage directed towards active investments due to their self-reliance, their adoption of a strategy of self-reliance and stimulation of social indicators of human capital by working to improve the standard of living and health of the population, as Malaysia worked with the support of infrastructure and its refusal to reduce its expenditures on projects that are considered one of the basic pillars of the economy In addition to its reliance on available resources on a large and basic basis by providing important capital to finance local investments, in addition to Malaysia dealing with foreign investments in a way that brings great benefits to it by taking advantage of the conditions that it sets and is in the interest of its economy, in addition to the fact that foreign investments have a strong impetus In stimulating its industrial productions and diversifying the industrial structure b A clear form in the various economic activities, which resulted in positive effects in the use of local resources and manpower as well

Keywords: trade policy, economic variables, gross domestic product (GDP).

.

1_المقدمة

تَميزتْ ماليزيا خلال مدة قصيرة على انها تعتبر من البلدان الريعية، وذلك لاعتمادها على تصدير المواد الأولية كالنفطْ والمطاطْ والقِصدير والأخشاب وغيرها لسد احتياجاتها، فبعدْ ان كان اقتصادها يعتمد على القطاع الزراعي والتعدين بوصفه ذات اقتصاد ريعي فانه أصبحَ يعتمد بصورة أكبر على الصناعاتْ، وتَحول اقتصادها الى اقتصاد صناعي متطور ومتقدم، وبالتالي فأنها سعت من اجل تنويع اقتصادها ومن ثمَ الهيكل الإنتاجي عن طريق الاستراتيجيات الطويلة الأجل والخطط الخمسية لمختلف القطاعات والتي يعد اهمها القطاع الصناعي الذي اعطتهُ أهمية خاصه بتخصيص نسب الأنفاق الحكومي من اجل تطوير عمليات التصنيع المَحَلي وتوجيه اغْلب الاستثمارات المَحلية والأجْنبية نحو هذا القطاع وتوفيرْ الدَعم للمُستثمرين والأهتمامْ الكبير بالبنى التحْتية التي تُسهم في تطويرْ مُختلف القطاعات المهمة كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع الخدمي.

2_منهجية البحث

2_1 أهمية البحث:

للسياسات التجارية دور مهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة المشاكل التي يمكن ان يتعرض اليها النشاط الاقتصادي.

2_2مشكلة البحث

كانت ماليزيا ذات طابع اقتصادي بدائي ريعي كونه يعتمد على القطاع الزراعي. بالإضافة الى الفساد الذي كانت تعانيه والذي يعتبر عقبة في التطور.

2_3فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: إن السياسات التجارية المتبعة في ماليزيا للمدة (2000_2021م) أسهمت في حماية المنتجات المحلية وكذلك تحفيز الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق المحلية والأجنبية باذ تسهم في تطوير ونمو التجارة الدولية.

2_4هدف البحث

تسليط الضوء على السياسات التجارية ودورها في تحفيز النشاط الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية ورفع مستوى الإنتاج والتشغيل.

2_5حدود البحث

ستكون ماليزيا هي البعد المكاني للبحث، والحدود الزمانية تشمل المدة (2000_2021).

2_6هيكلية البحث

للإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمة الى ثلاثة مطالب كما يأتي:

المطلب الأول: التأهيل النظري للسياسة التجارية.

المطلب الثاني: مفهوم الناتج المحلي الاجمالي.

المطلب الثالث: تحليل متغيرات البحث.

وختم البحث بالاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الباحثة.

المطلب الأول:

3- التأهيل النظري للسياسة التجارية

3_1 السياسية التجارية (المفهوم، والأنواع)

هناك العديد من التعريفات التي أطلقت على السياسة التجارية من وقت لآخر ومن اقتصاد لآخر على حسب الاهداف والمناهج المستخدمة، وسيتضمن البحث عدد من هذه التعريفات "السياسة التجارية Trade Policy التي هي عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرائق التي تقوم بها الدول لتعبر في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة، أو هي موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص من خلال صفتهم الفردية أو كمؤسسات المقيمون على أرضها مع الأشخاص كأفراد أو مؤسسات المقيمين في الخارج. **(Al-Sous, 2012: p. 129)**"، كما وتعرف السياسة التجارية على انها " مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع البلدان الأخرى، بقصد تحقيق أهداف معينة ". **(Al-Sarn, 2000: 276)**

كما يوجد تعريف اخر للسياسة التجارية " بأنها أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية عن طريق أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة، وقد عرفت السياسة التجارية على أنها: اختيار الدول وجهة محددة في علاقاتها التجارية مع دول الخارج، سواءً أكانت (حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بأصدار قوانين واتخاذ الإجراءات التي تضعها في موضع التطبيق. " **(Abdel Qader, 2011: p. 69)**

وعلى هذا الأساس يقف الفكر الاقتصادي امام اتجاهين في تحديد السياسة التجارية المتبعة:

الاتجاه الأول: يدعو الى سياسة حرية التجارة، اي غياب اي نوع من انواع التدخل الحكومي في حركة التدفقات التجارية الدولية، وينصب في الدفاع عنها وكذلك عدم التدخل في مساراتها، فالمكاسب من التجارة لا يمكن تحقيقها كلياً إذا كان هناك تدخل من جانب الدولة في التجارة الدولية.

اما **الاتجاه الثاني:** والذي يعرف بسياسة الحماية التجارية أو ما يعرف **بالحمائية** ((**Protectionism**)) فاتجاهه يكون على خلاف الاتجاه الأول فهو يرى ان التسليم بحرية التجارة وشروطها قد يؤدي بالدول الى التضحية بتنمية اقتصاداتها تنمية صحيحة، او وفقاً لما هو مرجو منها، كما وتؤدي حرية التجارة الى زيادة التشوهات الهيكلية في الاقتصاد وتعميق صفة تبعية اقتصاداتها للاقتصادات الأكثر تقدماً منها.

ويمكن القول انه في الواقع لا توجد سياسة تجارية متكاملة اذ لا يمكن اتباع سياسة حرية تامة او سياسة حمائية فلابد من التكامل والمزج بينهما او باستعمال السياستين معاً وفقاً لحدود معينة تستعملها الجهات الواضعة للسياسات التجارية وهو الاتجاه الثالث الذي يعرف بالسياسة الحمائية الجديدة وتعد اخر اتجاه للسياسات التجارية ويسخر هذا النوع لخدمة وحماية القطاعات الاقتصادية المنتجة داخل الدولة.

3_2 انواع السياسات التجارية

وتقسم السياسات التجارية الى ثلاثة انواع النوع الأول هو سياسة حرية التجارة ويطلق على الثاني سياسة حماية التجارة ,اما النوع الثالث وهو السياسة الحمائية الجديدة،

3_2_1سياسة حرية التجارة

تعرف بأنها " السياسة التي تتبعها البلدان والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول عن طريق التعريفات الكمركية وأسلوب الحصص والوسائل الأخرى". **(Abdel Qader, 2011: 75)**

واول من نادى بتحرير التجارة الخارجية هم (الطبيعيين)، فبدأت أفكارهم في التجارة تبرز في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكان لدى الطبيعيين مبدأين اساسيين هما مبدأ المنفعة الذي يتمثل بسلوك الأفراد في ممارساتهم للأنشطة الاقتصادية، وهدفهم الرئيسي هو المنفعة الشخصية ولدى تحقيق هذا الهدف سينصدمون أو يواجهون منافسة الأشخاص الآخرين اللذين هدفهم المنفعة ايضاً.

ومن الأسس المهمة التي اعتمد اليها الطبيعيين: **(Taqa et al., 2009: 389)**

أ –تعتبر المنافسة الحرة المحدد للثمن العادل، اي يتم تحديد الاسعار في السوق تبعا لقوى العرض والطلب.

ب -عدم تدخل الحكومة والحرية في جميع الشؤون الاقتصادية تحت شعار (دعه يعمل دعه يمر).

Al-Wadi and Al- كما وقد استند أنصار الحرية التجارية في ظل دفاعهم عن الاتجاه الى بعض الحجج منها ما يلي: **(Assaf, 2009: 288-289(**

1– ان تطبيق الحرية يشجع ظهور المشاريع الكبيرة التي تتميز بانخفاض تكاليفها الإنتاجية إذا ما تم مقارنتها بالمشاريع الصغيرة، وهذا يسهم في تقليل الأسعار وتصريف المنتجات في الأسواق الخارجية وخلق أمثل استعمال للموارد، الا ان هذه السياسة تلائم البلدان المتطورة أكثر من ملاءمتها للبلدان النامية نتيجة صغر احجام مشروعاتها وتكلفتها العالية بالإضافة الى عوائدها المنخفضة.

2 – ان تطبيق هذا الاتجاه يؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي للبلدان التي تتبادل السلع والخدمات.

3 – تبني هذا الاتجاه يقلل من احجام الاحتكارات الخارجية ويعمل على توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة لكافة البلدان.

4 _حرية التجارة تساعد في زيادة الإنتاج كماً ونوعاً، بسبب المنافسة التامة باستخدام أفضل طرق الإنتاج المتطورة والتي تقلل من تكاليف انتاجها.

5 – تؤدي الى تعادل اسعار عوامل الإنتاج على المستويين الداخلي والخارجي، وبالتالي تعادل تكاليف الإنتاج التي تنعكس على اسعار السلع والخدمات.

6 – تعتبر اداة للتبادل المعلومات الثقافية والعلمية كتبادل التجارب والخبرات بين البلدان المتبادلة.

3_2_2 سياسة الحماية التجارية (Protection Trade Policy)

تعرف بانها: " تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها او سوقها المحلية ضد المنافسة الاجنبية، أو قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بأتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد اقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية." **(Abdel Qader, 2011: 72)**

أول من نادى بأتباع سياسة حماية التجارة هم اصحاب المذهب التجاري، وان لأصحاب هذا المذهب اتجاهين رئيسيين هما، الاتجاه الاول عكس ايديولوجيا الرأسمالية ونشوؤها بينما يعكس الاتجاه الآخر افكار التجاريين التي وصفت بالمتأخرة قبل الثورة الصناعية خلال الفترة (اواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر). **(Al-Mamouri, 2012: 231)**

وان من أهم مبادئ أنصار سياسة الحماية التجارية هي:

1. ايمانهم بحرية العمل.
2. ان الاعداد الكبيرة من السكان تعتبر من المصادر المهمة في القوة الاقتصادية والعَسْكرية نتيجة لِتوفير الأيدي العاملة، بالإضافة الى استعمالهم كقوة عسكرية في سبيل غزو المناطق والحصول على الكثير من المعادن النفيسة.

3_2_3 حجج ومبررات أنصار الحماية التجارية

أ ــ حجة الضريبة تخفض البطالة الكلية وتزيد من التوظيف في صناعة معينة:

ان اتباع سياسة الحماية سوف ينتج عنه زيادة في الإنتاج لمواجهة الطلب المحلي على السلع المنتجة داخل البلد مما يؤدي الى التقليل أو الحد من البطالة عن طريق تشغيل عدد اكبر من العمال العاطلين عن العمل لمواجهة زيادة وتيرة التصنيع , اما اذا تم منح حماية لصناعة معينة فأن طلب المستهلك سيتحول الى السلع المحلية بدلاً من السلع المستوردة بسبب ارتفاع اسعار الأخيرة نسبة الى السلع المنتجة محلياً مما يستلزم تزويد السوق بكميات كبيرة من هذه السلع وهذا يتطلب زيادة انتاج تلك السلع مما يتطلب

تشغيل ايدي عاملة اضافية ويكون التوظيف في هذه الصناعة على حساب الصناعات الأخرى , الا ان فرض الضريبة بالرغم من انه حقق زيادة في التوظيف الا انها كانت على حساب قطاعات اخرى , مما يحصل نوع من عدم التكافؤ في العمل فيحصل ان يكون توظيف مقبولاً و كثيفاً في صناعة معينة وينخفض هذا التوظيف في صناعات اخرى .

ب ـ حجة معدل التبادل التجاري (شروط التجارة):

ان لجوء بعض الدول لحماية صناعاتها من خلال فرض التعريفة الجمركية والضرائب على السلع المستوردة هذا من شأنه دفع التبادل التجاري بأن يكون لصالحها وبالتالي تحقيق المزيد من الارباح والمكاسب الناتجة من جراء توجه البلد الى تصدير الفائض من انتاجه المحلي.

ج – تقييد التجارة يؤدي الى حماية الصناعات الوطنية الناشئة:

ان لجوء بعض الدول لحماية صناعاتها الناشئة في مراحل الإنتاج الأولى اذ تكون تكاليف الإنتاج مرتفعة، عن طريق فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع المشابهة للسلع المنتجة محلياً والتي يتم استيرادها من الخارج، أو منع استيرادها اصلا لمثل هذه المنتجات ومثل هذا الأجراء سيدفع بالمستهلك المحلي للتوجه نحو السلع المنتجة محلياً. **(Al-Sous, 2012: 131)**

ث – فرض الضريبة من اجل حجة الدفاع الوطني:

الصناعة الحيوية التي تكون ضرورية لأمن البلد , والتي تكون المهارات المساهمة في انتاجها وتدريبها ضرورية في الأوقات الطارئة والحروب والأزمات , في الأوقات الاعتيادية يتم السماح بالتجارة الحرة في أنتاج هذه الصناعات لأنه في هذه الأوقات ستكون السلع المستوردة من السلع المنافسة للمنتج المحلي تغطي مساحة كبيرة في السوق وتساهم في الحصة الأكبر وتقلل من مساهمة السلع المنتجة محلياً من نفس السلعة في التبادل بالسوق , اما في الحالات الطارئة أو الحروب فأنه من الممكن ان يحدث اختلال في عمليات التبادل بين الدول (للسلع المصدرة والمستوردة) ومن المحتمل ان يتوقف تزويد البلد بالمستوردات من السلع ولهذا السبب لا يتزود البلد بالإنتاج المناسب مما يهدد الأمن القومي للبلد ولتلافي ذلك ومنع حدوثه مستقبلاً لابد من حماية الصناعة عن طريق فرض الضريبة , فتزدهر الصناعة والأمن القومي لن يتأثر حال حدوث حالات الطوارئ الداخلية أو المصادمات الخارجية .

ج – حجة العمل الرخيص والمنافسة الأجنبية:

استعملت الدول المتقدمة هذه الحجة ضد منافسة السلع المستخدمة العمل الرخيص والتي تقوم باستيرادها من الدول النامية، اذ يدعي أنصار هذه الحجة ان الصناعة المحلية ستلقى مواجهة غير متكافئة مع تدفق السلع الأجنبية المنتجة بعمل أجنبي رخيص، لوجود فجوة كبيرة بين الأجور في الدول المتقدمة إذا ما قورنت بالدول النامية وان انخفاض الأجور سيجعل الصناعات المحلية غير قادرة على منافسة السلع الأجنبية ويؤدي بها الى نقل عملياتها خارجاً بهدف الإفادة من العمل الرخيص. **(Awad, 1999: 255-256)**

ح ـ الحماية لتنوع الإنتاج وتجنب التقلبات:

اذ ان الدول التي تتخصص في انتاج سلع معينة ولا تنوع انتاجها سيعرضها لخطر التقلبات التي تحصل في الأسواق العالمية حتى وان كانت تنتج بنفقات قليلة نسبيا وتعود عليها بالنفع عندما ترتفع اسعار الصادرات، لكن في حالة حدوث كساد في الأسواق الخارجية فأن ذلك سينعكس سلباً على المدى الطويل وتكون اضراره أكثر من النفع الحاصل وكذلك الحال لدى حدوث الأزمات ونشوب الحروب، لذلك يجب ان تنوع الدول انتاجها والتقليل من الاعتماد على الخارج. **(Taqa et al., 2009: 392)**

خ – دعم وحماية الاقتصاد الوطني بحجة مكافحة الأغراق:

وتلجأ العديد من البلدان النامية بالتحديد الى فرض تعريفات جمركية لحماية صناعات معينة لغرض زيادة انتاجها وما تحملها معها من آثار على القطاعات او الصناعات التي ترتبط معها بارتباطات امامية وخلفية فأن استعمال أدوات السياسة التجارية سيحفز استعمال الموارد الاقتصادية العاطلة , كما تفرض قيود تجارية الهدف منها مكافحة الأغراق اذ تقوم المؤسسات الاقتصادية او الدولة ببيع منتجاتها في الاسواق الخارجية بأسعار تقل عن اسعارها الدولية واحيانا حتى بأسعار أقل من سعر التكلفة وهذا الأغراق الذي قد يتبع لتصريف سلعة معينة يكون مؤقتا , اما الإغراق الذي يؤدي الى استبعاد المنافسين المحليين فهذا يعتبر

ضاراً بالصناعات المحلية وبالأخص الصناعات الناشئة فيجب في هذه الحالة اتخاذ اجراءات ووسائل السياسة التجارية لمكافحة حالة الأغراق .

المطلب الثاني: مفهوم الناتج المحلي الاجمالي

4_ بنية الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من اهم المؤشرات الي توضح تطور كل بلد والمعبر عنه بأرقام إحصائية. للدولة وبتحليل مكونات الناتج تبين درجة تقدم او تخلف الاقتصاد الوطني، بالإضافة الى التعرف على مواقع الخلل في البنية الاقتصادية وإيجاد الحلول والمعالجات اللازمة لها **(Saqr Ahmed, 1983: 63)** او يمثل قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) التي يتم انتاجها المجتمع او الاقتصاد المحلي خلال فتره معينه من الزمن عادة ما تكون سنة. **(Mohamed Taqa et al., 2008, 245)** او هو اجمالي كمية السلع والخدمات المنتجة من قبل المقيمين في البلد خلال مدة سنة وكذلك الذين يعيشون داخل الرقعة الجغرافية للبلد بعيدا عن جنسيتهم وهذا يعني ان الناتج المحلي الإجمالي يمثل مفهوم جغرافي يتحدد حسابة بالرقعة الجغرافية للبلد المعني. **(Mahmoud Hussein Al-Wadi, 2009: 38)** اما إذا تم احتساب قيم السلع والخدمات النهائية فضلا ما يتم خارج الأراضي الجغرافية من خلال سكان الدولة العاملين في الخارج فهو يصبح الناتج القومي الإجمالي. **(Ismail Muhammad Dais, 2012: 29)**

وعليه **فان:** الناتج المحلي الإجمالي= السلع + الخدمات (المنتجة داخل البلد).

بينما الناتج القومي الإجمالي= الناتج المحلي الاجمالي+ (قيمة السلع والخدمات أي الدخول المحولة من الخارج – الدخول المحولة الى الخارج).

المطلب الثالث:

5- تحليل متغيرات البحث

5_1 تحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الإجمالي الماليزي

5_1_1 الأهمية الاقتصادية الماليزية

المملكة الماليزية تقع في جنوب شرق اسيا وتقع أيضا بالقرب من خط الاستواء اذ تكون ذات مناخ مداري، اذ تتكون من 13 ولاية و3 أقاليم اتحادية، اذ تبلغ مساحتها الكلية حوالي 329.845 كم ^{2}، وعاصمتها (كوالالمبور)، وان مقر الحكومة الاتحادية كان في مدينة بوتراجايا، ويصل تعدادها السكاني الى أكثر من ثمانية وعشرون مليون نسمة، يتكون البلد من قسمين هما شبة الجزيرة الماليزية وبورنيو الماليزية (ماليزيا الشرقية) اذ يفصل بحر الصين الجنوبي بينهما، وان الدولة الماليزية كانت تحدها كل من تايلند وسنغافورة واندونيسيا وسلطنة بروناي، اذ كانت الوحيدة كدولة موحدة في السابق حتى سنة 1963، ففي أواخر القرن الثامن عشر فقد بسطت الحكومة المتحدة نفوذها على شكل مستعمرات في تلك المناطق، واذ يتكون القسم الغربي منها على عدد من الممالك المستقلة. وسميت هذه المستعمرات ب (مالايا البريطانية) حتى تم حلها سنة 1946، وعلى الرغم من حدوث المعارضة الواسعة قد تم إعادة تنظيمها مرة ثانية في عام 1948ضمن الاتحاد المالايا الفدرالي، وفي وقت لاحق حصلت على الاستقلال أي في تاريخ 31 أغسطس 1957. http://ar.wikipedia.org/wiki/ماليزيا_#.D8.A7.D9.84.D8.A7.D9.82.D8.AA.D8.B5.D8.A7.D8.AF. وشهدت ماليزيا طفرة في نوعية بالتطور الاقتصادي خلال أواخر القرن العشرين، اذ كان من أحد أسبابه هو التكثيف بالاعتماد على القطاع الخارجي ودوره في النهوض بالاقتصاد الماليزي من خلال مضيق ملقا فهو يمثل طريق بحري ومهم في الملاحة الخارجية التي تعتبر جزء من اقتصادها، كما تم انضمام الدولة الماليزية الى مجموعة الدول الثماني الإسلامية، تمتلك ماليزيا تنوع حيوي من الحيوانات والنباتات وتعد أيضا من اكبر الدول المنتجة للنحاس والمطاط والفلفل والاخشاب والنفط وقد صنفت من ضمن 17 دولة ذات الأكثر تنوع في انتاج السلع كالأجهزة البصرية والسمعية، والسلع المكسوة بالمطاط والمواد الكيميائية وأجهزة التبريد، اذ أصبحت اليوم من الدول المتطورة في مجالات المعلومات بواسطة عرضها الواسع لتكنولوجيا المعلومات، والصدى الكبير في التسويق الالكتروني كخدمات الخط والتجارة الالكترونية والبدالات الرقمية عن طريق خدمات (MSC)

Multimedia Super Corridor، فاعتبرت مركز الجودة في مجال صناعة الوسائط المتعددة Multimedia Industries.
1http://www.malaysiagate.com/page.php?lnkid=26

5_2_1: تطور الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الصادرات والواردات الماليزية

ان ماليزيا تمتاز بإنتاجية ايدي عاملة أكبر بكثير مما هي عليه في الدول المجاورة لها الفلبين واندونيسيا وفيتنام وتايلند ويرجع السبب في ذلك للصناعات ذات الكثافة العالية القائمة على تقنيات المعرفة الحديثة والتصنيع المتطور والاقتصاد الرقمي ،اذ احتلت ماليزيا المرتبة 25 باقتصادها ضمن أكبر بلد تنافسي في العالم وذلك بين عامي 2018 و2019 وكان ذلك وفقا لتقرير التنافسية العالمي لسنة 2018.يعيش المجتمع الماليزي في نمط حياة أكثر ترف بالمقارنة مع نظرائهم في الدول ذوات الدخول المتوسطة العالية كالبرازيل وتركيا والمكسيك. يرجع ذلك الى ضريبة الدخل القومي المنخفضة، والكلف المنخفضة لوقود النقل وللمستلزمات المنزلية، وللأغذية المحلية (the global, 2018: 371)، اذ شهدت ماليزيا طفرة اقتصادية وشهدت تطور سريع خلال نهايات القرن العشرين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(الاسمي) 11.062.043 دولار امريكي سنة 2014، كان الناتج المحلي الإجمالي يساوي مليار دولار امريكي 338. ويلاحظ ان نمو الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا في بيانات جدول (1) من (93.7 مليار دولار امريكي) عام 2000م الى (372.7 مليار دولار امريكي) في عام 2021م، ويلاحظ أيضا ان حجم GDP قد تضاعف خلال الاعوام التي تلت عام 2000م وكانت معظم الزيادة في القطاع الصناعي والخدمي واستمر بالتزايد الا انه انخفض سنة 2009م ومن ثم عاد الى الارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصل اعلى قيمة له سنة 2014م 338.0 مليار دولار امريكي وبعد ذلك انخفض في العام التالي ليصل حوالي (301.3 مليار دولار امريكي) واستمر بعد ذلك بالارتفاع الى ان وصل اعلى نسبة له عام 2021م حوالي (372.3 مليار دولار امريكي) اي ان الناتج المحلي الإجمالي اتخذ مسارا تصاعديا اذ بلغ نحو 230.8 في عام 2008م وبمعدل نمو سنوي 19%، اذ شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعا بسبب ظروف الازمة المالية اذ بلغ 202.2 مليار دولار امريكي وبمعدل نمو متراجع الى 12-%، ثم ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليصل الى 358.7 مليار دولار امريكي وبمعدل سنوي 12% في عام 2018م، ويرجع مره أخرى الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض ليصل الى 337.0 مليار دولار امريكي وبمعدل سنوي 7-% في عام 2020بسبب ازمة وباء كورونا ل 2019 م.

جدول (1): اجمالي الناتج المحلي واجمالي الصادرات والواردات ومعدلات النمو في ماليزيا للمدة (2000-2021) بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي %	اجمالي الصادرات	معدل النمو السنوي%	اجمالي الاستيرادات	معدل النمو السنوي%
2000	93.7		112.2		94,3	
2001	92.7	-0.01	102.3	-0.08	86.2	-0.08
2002	100.8	0.08	108.2	0.05	91.8	0.06
2003	110.2	0.09	118.5	0.09	96.1	0.05
2004	124.7	0.13	143.9	0.21	118.4	0.22
2005	143.5	0.15	161.3	0.12	130.5	0.10
2006	162.6	0.13	182.5	0.13	147.0	0.12
2007	193.5	0.19	205.6	0.12	167.1	0.13
2008	230.8	0.19	229.9	0.11	178.6	0.06
2009	202.2	-0.12	186.3	-0.18	144.8	-0.18
2010	255.0	0.26	222.0	0.19	181.5	0.25

0.14	207.5	0.14	254.0	0.16	297.9	2011
0.03	215.5	-0.01	249.3	-0.05	314.4	2012
6.03	216.8	-0.02	244.3	0.02	323.2	2013
6.45	218.2	0.02	249.5	0.04	338	2014
-0.14	186.8	-0.16	209.5	-0.25	301.3	2015
-0.03	181.1	-0.04	201.1	-3.31	301.2	2016
0.11	201.7	0.11	223.7	0.05	319.1	2017
0.09	221.8	0.09	245.8	0.12	358.7	2018
-0.04	210.8	-0.03	238.3	0.01	365.2	2019
-0.11	185.6	-0.12	207.4	-0.07	337.0	2020
0.24	230.4	0.23	256.6	0.10	372.7	2021

Source: Prepared by the researcher based on the World Bank database.

1_3_5: مساهمة القطاعات الاقتصادية الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي

نلاحظ ان حجم الناتج ازداد عبر السنوات التي تلت عام 2000م اذ كانت معظم الزيادة هي في قطاعي الصناعي والخدمي، بالإضافة الى ان تقييم الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية، وكما هو مبين في جدول (2).

1_القطاع الزراعي: Ag

يعمل حوالي 14.8% من اجمالي القوى العاملة اذ ساهم هذا القطاع بنسبة تصل الى 8 % من اجمالي الناتج GDPاذ يمثل اقل نسبه مشاركته بالنسبة للقطاعات الأخرى اذ شكلت اعلى نسبة له عام 2011 بنسبة 11.4 %. فمن خلال بيانات جدول (2) نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع بوتيرة متسارعة من (8.5%) عام 2000م، واستمرت هذه الزيادة حتى وصلت الى من (11.4%) عام 2011م اذ انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (7.2%) عام 2019م بسبب ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى فيه (الصناعي، الخدمي).

2_القطاع الصناعي: IND

يعد من اهم القطاعات الداعمة للاقتصاد الماليزي اذ يساهم بنحو ثلث الناتج المحلي للدولة، ويعمل نحو 30.1% من اجمالي القوى العاملة، بالإضافة للقطاع الخدمي الذي يعمل فيه 55% من اجمالي القوى العاملة والذي يعتبر من أكثر القطاعات حيوية في اقتصاد البلاد اذ يستحوذ على أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي ويقوم بتشغيل نحو نصف العمالة في البلاد، اذ ان المنظمة اضافت الى ان الاقتصاد الماليزي انتعش بعد انكماشه في عام 2009 على أثر تداعيات الازمة المالية العالمية مؤكدة ان قطاع الخدمات وليس تصنيع السلع المخصصة للتصدير، هو الذي أطلق النمو الماليزي خلال وعقب الازمة المالية.(جريدة العرب الاقتصادية الدولية)

ويلاحظ من جدول (2) ارتفاع إيرادات القطاع الصناعي اذ بلغت عام 2013م الى حوالي 126 مليار دولار امريكي كما وصلت اعلى نسبة لهذا القطاع هي في عام 2000م اذ بلغت حوالي 30.8% الا انه وبعد هذا العام استمرت مساهمات القطاع الصناعي من الناتج GDP بالانخفاض حتى اصبحت عام 2021م بحوالي (23.4%) وان سبب هذا الانخفاض هو ارتفاع نسبة مساهمات القطاع الخدمي في نفس الفترة.

3_القطاع الخدمي: SR

اما بالنسبة للقطاع الخدمي فكانت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي اعلى نسبة مساهمة بالمقارنة مع بقية مساهمة القطاعات الأخرى وهذا يؤدي الذي تحقيق إيرادات عالية فيه تصل الى اعلى من 157 مليار دولار امريكي في السنوات الأخيرة أي ما بعد عام 2013م وبنسبة مساهمة أكثر من (50%) من GDP مسجلة قيمة مرتفعة سنة 2000م اذ كانت نسبة مساهمتها من الناتج لا تتجاوز (46.3%).

ومما سبق نلاحظ قدرة الاقتصاد الماليزي في التحول من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الصناعي المتقدم مع تحقيق معدلات مرتفعة في القطاع الصناعي والقطاع الخدمي والتي تمثل مدى قوة وقدرة الاقتصاد لهذه الدولة.

جدول(2): مساهمة القطاعات الاقتصادية لماليزيا من الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار امريكي) لمدة (2000_2021)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	القطاع الزراعي %	القطاع الصناعي%	القطاع الخدمي%
2000	93.7	8.5	30.8	46.3
2001	92.7	8.0	29.3	49.2
2002	100.8	8.9	29.2	48.7
2003	110.2	9.3	29.9	46.7
2004	124.7	9.2	30.3	44.5
2005	143.5	8.2	27.5	44.2
2006	162.6	8.6	27.5	43.9
2007	193.5	9.9	26.1	44.5
2008	230.8	9.9	24.5	43.9
2009	202.2	9.2	23.8	48.8
2010	255.0	10.0	23.4	48.5
2011	297.9	11.4	23.3	47.8
2012	314.4	9.7	23.1	49.0
2013	323.2	9.11	22.8	49.9
2014	338.0	8.8	22.8	50.1
2015	301.3	8.2	22.2	52.0
2016	301.2	8.4	21.7	52.5
2017	319.1	8.5	21.8	51.9
2018	358.7	7.5	21.5	53.0
2019	365.2	7.2	21.4	54.2
2020	337.0	8.1	22.2	54.8
2021	372.7	9.6	23.4	51.5

Source: Prepared by the researcher based on the World Bank database.

1_4_5: مؤشرات الانكشاف التجاري

أهمية هذا المُؤشر تبرز في انه يبين مدى اعتماد الانشطة الاقتصادية لأية دولة على الظروف المتواجدة في أسواق الاستيراد والتصدير او بتعبير اخر يَدل على مدى مشاركة التجارة الخارجية بقسميها (الاستيرادات، والصادرات) في تكوين الناتج (GDP) لماليزيا، وكنتيجة لاتجاه الدولة الماليزية نحو التنمية

الاقتصادية الماليزي امام العالم الخارجي، وتوجيه الاقتصاد الماليزي للصناعات الغير معتمدة على الموارد المَحلية (صناعات ذوات التوجه التصديري)، والتوجيه العالمي للكارتلات، كان من اللازم ان تطور منتجاتها وحسب المعايير الدولية لكي تتمكن من منافسة المنتجات الأجنبية مما جعل الدولة الماليزية منفتحة على دول العالم الخارجي. ومن بيانات الجدول (3) نرى ان الانفتاح التجاري (مؤشر الانكشاف) سجل اعلى نسبه عام 2006 بحوالي (203.7%) لكنه اخذ بالانخفاض الى ان وصل 130.6% لعام 2020م بسبب قيود كوفيد_19 في العام السابق.

1_ نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

ان نسبة الصادرات الى الناتجُ المَحَلي الإجمالي بحسب بيانات جدول (3) اخذت بالانخفاض، فبعد ان كانت تشكل عام 2000م (110%) من الناتج ، استمرت بالانخفاض الى ان اصبحت سنة 2021م لتصل الى (68.8%)، وباستخراج المعدل لهذه النسب خلال 22 عام الماضية نلاحظ مساهمة الصادرات تقدر حوالي (88.3%) من اجمالي الناتج وهذا يفسر زيادة واضحة في نسبة الصادرات السُلعية والخَدمية وان الانخفاضات التي سبقت لا تمثل انخفاضات وانما تمثل زيادة حجم الناتج كانت واضحة وبشكل كبير، وان اعتماد ماليزيا بالنظر على سياسة إعادة التصدير لاستيراداتها فان القسم الأكبر من الاستيرادات الماليزية تعاد تصديرها كمنتج جديد، أي يدخل ضمن أدوات إعادة التصدير وبطرائق فنية جديدة بحسب المواصفات المرجوة بالنسبة للسوق العالمية وهذا ما يتم تبريره ارتفاع نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي بنسب تفوق 100%.

2_ نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

ان اعتماد الدولة الماليزية بالنظر الى الشرق واقتدائها بتجربة الدولة اليابانية من خلال زيادة الاستيرادات للصناعات الراغبة بتطويرها، ولان كلفة استيرادها تكون اقل من تكاليف انتاجها محليا تحت ظروف تخلو من مقومات الصناعة يمثل تكوين القاعدة الإنتاجية المرتكزة على التجارة الدولية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية **(Lester-Throw 2003: 162_163)**، وحسب بيانات جدول (3) نجد ان نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي اذ سجلت اعلى نسبه لها بحوالي 91% عام 2002م ثم شهدت نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي تراجعا لتصل الى 61.8% عام 2021م، وهذا الانخفاض الحاصل بنسب الواردات وبرغم من انخفاض نسب الصادرات أيضا الا انه تبقى نسب الصادرات أيضا من الناتج المحلي الإجمالي تفوق نسب الاستيرادات في جميع الأعوام الماضية وباستخراج معدل نسبة الاستيرادات خلال 22 الماضية نلاحظ انها تشكل (71.3%) من الناتج وان هذه النسبة منخفضة اذا ما قورنت بنسبة معدل الصادرات من التي تبلغ (88.3%) فهذا دليل على قوة الاقتصاد الماليزي وزيادة حجم صادراته وتنوعها. اذ تم استخراج مؤشرات الانفتاح الاقتصادي من خلال الاعتماد على البيانات الواضحة في الجدول وحسب المعادلة التالية:

_ نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي

$$Ratio\ Of\ Export = \frac{Exports}{GDP\ Current\ price} * 100$$

_ ونسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي

$$Ratio\ Of\ Import = \frac{Imports}{GDP\ Current\ price} * 100$$

فكلما كانت نسب الصادرات اعلى دلالة على ان الاقتصاد متقدم على إذا كانت الاستيرادات اعلى فيه.

جدول (3) مؤشرات الانكشاف التجاري في ماليزيا للمدة (مليار دولار امريكي) (2000-2021م)

السنوات	مؤشر الصادرات%	مؤشر الاستيرادات%	مؤشر الانكشاف التجاري%
2000	110	100	210
2001	110	90	200
2002	108.3	91.0	199.3
2003	106.9	87.5	194.4
2004	115.3	95.0	210.3
2005	112.8	90.9	203.7
2006	112.1	90.3	202.4
2007	106.1	86.2	192.3
2008	99,4	77.1	176.5
2009	91.4	71.1	162.5
2010	86.9	71.0	157.9
2011	85.2	69.6	154.8
2012	79.2	68.5	147.7
2013	75,6	67.0	142.6
2014	73.7	64.5	138.2
2015	69.4	61.9	131.3
2016	66.7	60.1	126.8
2017	70.0	63.1	133.1
2018	68.5	61.8	130.3
2019	65.2	57.7	122.9
2020	61.4	54.9	116.3
2021	68.8	61.8	130.6

Source: Prepared by the researcher based on the World Bank database.

6-الاستنتاجات:

1 – استفادت ماليزيا من عملية الانفتاح الاقتصادي الواسع على الخارج لدى اندماجها في الاقتصادات العالمية مع بقاءها محافظة على تطوير اقتصادها المحلي من خلال تحولها من بلد زراعي الى بلد مصدر للسلع المصنعة والتقنية الحديثة في مختلف المجالات.

2_ لقطاع التجارة الخارجية اهمية كبيرة للاقتصاد الماليزي وتبرز بوضوح نتيجة المساهمة الواسعة في الناتج المحلي الإجمالي ولاعتماد مختلف القطاعات على هذا القطاع الذي يوفر مستلزمات الإنتاج علاوة على توفير العملات الصعبة.

3_ حققت ماليزيا على الصعيد المحلي نقلات نوعية وكبيرة اذ تحولت من اقتصاد هش وضعيف الى اقتصاد منافس اقليمياً ودولياً بنجاح ناتج عن رؤيته الصحيحة والمثلى بأتباعه للإصلاحات الجدية التي مكنته من تطوير نفسه بشكل ملحوظ.

4 – لقد شهد الاقتصاد الماليزي الكثير من التطورات الاساسية بفضل النمو السريع الذي حصل في القطاع الصناعي بسبب اقامة هيئة التخطيط الاقتصادي الحكومي، التي بنت استراتيجية الاقتصاد الماليزي على التوجه نحو التنمية الصناعية بالدرجة الأساس واعتبار القطاع الزراعي كعامل مساعد.

5 – التطور الإنتاجي الحاصل في ماليزيا بسبب الأنماط الصناعية المتبعة بإنتاج منتجات اساسية رخيصة مروراً بمنتجات ثانوية تمتلك قيمة مضافة بسبب دور الصناعات الأساسية في بناء الاقتصادات النامية.

6_ ان السياسة التجارية هي المحدد الرئيسي لحجم الصادرات اذ من الممكن تطبيق سياسة تجارية تخدم الاقتصاد وتسهم في تحسين معدلات التبادل التجاري.

7-التوصيات:

1_ من اللازم اتخاذ اجراءات محددة للتخفيض من حجم الانكشاف الاقتصادي من اهمها اللجوء الى تعدد انواع الصادرات وزيادة مساهمتها في التجارة الدولية.

2_ تَشْجيعُ الاستيرادات التي تقتصر على ادْخال أَنْواعٍ مِن التكنولوجيا المُتطورة والسِّلع الإنتاجية وتسييرها لخدْمَة ودَعم التطور الاقتصادي الوَطَني، وتخفيض استيراد السِّلَعْ الاستهلاكية.

3– ضرورة ايجاد سياسة صناعية تقوم على تطوير الكفاءة الإنتاجية للقطاع الصناعي من خلال تطبيقه لمعايير الجودة والكفاءة، وضمان وفورات الحجم بتجميع وربط الصناعات مع بعضها للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، والقيام باستحداث مناطق صناعية والعمل على تطويرها فضلاً عن القيام بدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

4 – اتباع برنامج لرفع الإنتاجية وتحسين الجودة بهدف زيادة الصادرات كماً ونوعاً والعمل على رفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي في الداخل البلد وخارجها، والقيام بحماية المنتج المحلي اتجاه الاستيرادات عن طريق حماية الصناعات الناشئة، والعمل على متابعة سياسات اسلوب الأغراق التي تتعرض لها الاسواق المحلية واتخاذ اجراءات وتدابير وقائية.

5_ الاهتمام بالصادرات ودعمها بأتباع سياسات تجارية ملائمة لذلك او جعل السياسة التجارية تأخذ منحى اخر في منافسة السلع والمنتجات الأجنبية للمنتج المحلي لرفع كفاءة الصناعة المحلية.

الشكر والتقدير:

اشكر كل من ساهم على اكمال وإنجاح بحثي المستل من رسالتي (دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الإجمالي تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة الى العراق) وبالأخص مشرفتي الفاضلة أ.م. د شيماء رشيد محيسن والست المحترمة عضو في مجلة وارث العلمية **الست ندى** على ما ابتذلته من جهد ومتابعة.

المصادر:

1. Amin, Hajir Adnan Zaki, 2008, "International Economics Theory and Practice," 1st edition, Damascus - Syria, Dar Al Fikr Publishing.
2. Al-Basri, Kamal, Al-Hadi, Bassem Abd, Economic Reform Policy in Iraq (2003_2008), Iraqi Institute for Economic Reform, Baghdad, 2009.
3. Turkey and the World 2010-2020 The emergence of a new active situation on the global scene, book by the Turkish Embassy, Cairo, 1999.
4. Al-Hejaz, Bassam, 2003, "International Economic Relations," 1st edition, Lebanon, Beirut, Majd University Foundation for Studies, Publishing, and Distribution.
5. Dais, Ismail Muhammad, Economic Policies between Theory and Practice, Part One, 1st Edition, Amman, Jordan: Hamada Foundation for Studies and Publishing, 2012.
6. Samuelson, Nordhaus, Paul A. and William D., Economics, first edition, Beirut, Lebanon Library Publishers, 2006.
7. Al-Sarn, Raad, 2000, "The Fundamentals of Contemporary International Trade from Absolute Advantage to Globalization, Freedom, and Economic Welfare," Part One, 1st Edition, Syria, Dar Al-Rida Publishing House.
8. Saqr Ahmed Saqr, Macroeconomic Theory, Publications Agency, Kuwait, 1983.
9. Saqr, Kamel, Turkey's Splendor of the Economic Experience, Arab East Center for Cultural and Strategic Studies, London, 2007.
10. Al-Sous, Sharif Ali, 2012, "International Trade Foundations and Applications," Amman, Jordan, Dar Osama for Publishing and Distribution.
11. Al-Sous, Nidaa Muhammad, 2008, "Foreign Trade," 1st edition, Amman, Jordan, Arab Society Library for Publishing and Distribution.0 Taqah, Muhammad, Al-Zayyoud, Muhammad, Safi, Walid Ahmed, and Ajlan, Hussein, 2009, "Fundamentals of Micro and Macroeconomics." , 2nd ed.
12. Abdel Qader, Al-Sayyid Metwally, 2011, "International Economics Theory and Policies," 1st edition, Dar Al-Fikr Publishers and Distributors.
13. Abdel Muttalib Abdel Hamid, Contemporary Development Models, Alexandria, University House, 2013, p. 190.
14. Awad, Talib Muhammad, 1999, "International Trade Theories and Policies," published with support from the Institute of Cognitive Studies.
15. Luqman Omar Mahmoud, Turkey in the Contemporary American Strategy: A Study in the Development of Turkish-American Relations After the Cold War 1991_2007, Damascus, Syria, Al-Rida Publishing House, 2003.
16. Muhammad Taqah and others, Fundamentals of Micro and Macroeconomics, first edition, Ithraa Publishing and Distribution, Amman, 2008.
17. Muhammad Taha Badawi, Introduction to the Science of International Relations, Beirut, Arab Renaissance House for Printing and Publishing, 1972.
18. Mahmoud Hussein Al-Wadi, et al., Macroeconomics, Amman, Jordan, Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, 3rd edition, 2009.

19. Marzouk, Atef Lafi, 2013, "Economic Diversification in the Arab Gulf Countries: An Approach to Rules and Evidence," Gulf Economics Journal, Issue (24).

20. Al-Mamouri, Abd Ali Kazem, 2012, "The History of Economic Ideas," Amman - Jordan, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.

21. Al-Wadi, Mahmoud Hussein, and Al-Assaf, Ahmed Arif, 2009, "Macroeconomics," 1st edition, Amman - Jordan, Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing.
22. Nahed Rasmi Ismail Al-Rafati, The Implications of Foreign Trade on Economic Growth in Turkey, a thesis submitted to the Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University - Gaza, to obtain a Master's degree in Economics, 2016.
23. Haider Abdul Razzaq Khalaf Al-Haidari, Turkey's position in the American strategic perception, a future study, unpublished doctoral thesis, Al-Nahrain University, College of Political Science, Baghdad, Iraq, 2015.المجلات والمقالات
24. Al-Shabibi, Ahmed Saddam Abdel-Sahib, the relationship between commercial exposure and environmental trade in the Gulf Cooperation Council countries, Journal of Economic Research, Lebanon, Arab Society for Economic Research, Issue (14), 2008.
25. Murad, Saoli, trade openness and its impact on financial and monetary policies, an econometric study, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue (417), 2013.
26. An article published on agriculture in Malaysia, on the website: https://ar.m.wikipedia.org/wiki.
27. Strategic Studies, 2004, a report on investment and privatization, issued by the Center for Strategic Studies, Kuwait.
28. Strategic Studies, 2004, a report on investment and privatization, issued by the Center for Strategic Studies, Kuwait.
29. Salem Tawfiq Al-Najafi, Marwan Abdul Malik Thanoun, "Crop Structure and its Impact on Agricultural Exports in Turkey 1969-1989, Turkish Studies," Issue 4, Center for Turkish Studies, University of Mosul, 1993, p. 143.
30. Rawaa Zaki Al-Taweel, Wisal Najib Al-Azzawi, "Public Policy in Turkey is the Economic Pillar," Strategic Studies Series, Issue (30), Center for International Studies, University of Baghdad, 2002, p. 21.
31. Muthanna Abdul Razzaq Al-Dabbagh, Reform and Change in Turkey, Economic Vision, Regional Studies, No. 6, Center for Regional Studies, University of Mosul, 2010, p. 185.
32. Luqman Omar, What future for Turkey and its foreign policies after Gul's election as president of the Kingdom, Arab East Center for Civilizational and Strategic Studies, London, International Information Network at the link: http://www.asharqalarabi.org.uk
33. KIMBERLY AMADEO (18-9-2018), "Exports and Their Effect on the Economy" ، www.thebalance.com .
34. Hassan Mahmoud Al-Atmani, Inflation and Exposure, an article available on the International Information Network: www.info.techacountants.com/forums/showthread.php/10462
35. "Türkiye is waiting for $30 billion," Al-Wasat newspaper (12/19/2007), Kuwait, website www.alwasat.com.kw
36. Al-Arab International Economic Newspaper, published on the website: The Malaysian services sector leads the locomotive of economic growth | Al-Eqtisadiah newspaper (aleqt.com).
37. The Malaysian services sector leads the engine of economic growth Al-Eqtisadiah newspaper (aleqt.com).
38. Baltagi ،B ،H ،Econometrics, 2 nd ،Edition ،New York ،springerverlagl Heidelberg, 1999 ،Berlin.
39. Harun Alp and Selim Elekdag,The, The Role of Monetary police in Turkey during the Global Finoncial Crisis, International Monetary Fund,2011,P 17 .
40. Kaplan, Kemal Burçak 2012 Analysis of trade Policies and Productivity of Turkish Economy during 1970s and 1980s, A Master's Thesis presented to Lund University, school of Economics and Management.
41. Prakash Kannan, perspective on high Interest in turkey, 2008
42. Sessiz Devrim, Turkiyenin Demokratik Degisim Ve Donushm Envanteri 2002_ 2012, A.g.e.pp120 .

43. Vasudeva ،Hari ،introductory macroeconomics ،national council of educational reaserach and training, 2007.
44. Kutlay, Mustafa ،the Political Economies of Turkey and Greece Crisis and Change.
45. http://www.malaysiagate.com/page.php?lnkid=26.
46. The Global , Competitiveness Report, World Economic Forum, Professor Klaus Schwab, 2018, p371.
47. http://ar.wikipedia.org/wiki/ماليزيا#.D8.A7.D9.84.D8.A7.D9.82.D8.AA.D8.B5.D8. A7.D8.AF.
48. Food and agriculture in turkey، March 2014، investment support and promotion agency of turkey: www.invest.Gov.tr.